



نشرت المحكمة الاتحادية نصيتها بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤ برئاسة القاضي فهد عبد العليم ونعت المحظوظ وحضرية كل من النساء القضاة قارون محمد الصافي وجوهر ناصر حسين وفخر محمد وفخر نعيم بخان ومحمد سالم للفيفي وحورة صالح العيسى وبطريقهن المذكورين فيكونا هم رؤسائهن لحين تعيين  
أئمين العاملتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قراراتها الآتية :

### الفصل

طلب مجلس قنوات بثروب تناوله المرسوم (٦٥/٢٠١٠) في ٢٠١٠/٣/٩ بيان  
قرار مجلس نوابه السابقة اعتبر تاريخ ٢٠١٠/٣/٩ تاريخاً بانتهاء الدورة  
البرلمانية هذه على اعتبار يوم ٢٠٠٩/٤/٢٢ تاريخاً لبلوغها وفقاً بالامثلية  
احتلاط أعضاء مجلس قنوات بثروب بسلطهم التشريعية لحين تناول الشعب مستقبلاً  
البيان رقم ختم القص على ذلك ولكن لسوء بالإبقاء على المحامية خلوة  
تصريف الحال مع عدم تنصيص على ذلك أيضاً في تصوره . ولذكره رأيه  
المجهوري بمجلسه بهذه لعن التناول رئيس مجلس قنوات على قررهم  
من أن ولايته تنتهي بانتهاء ولاية مجلس قنوات بثروب فقد وضع الطلب  
المذكور موضع التدقيق وقد توصلت من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها  
المنعقدة في هذا اليوم قراراً في ٢٠١٠/٣/١٤ روصدت في قراري الآتي :

### قرار

وحيث أن المحكمة الاتحادية العليا سبق ان أصدرت قراراتها  
المرسوم (٢٩/٢٠١٠) العددية (٢٠٠٩/٤/١٧) في ٢٠٠٩/٤/١٧ بناءً على طلب  
رئيس مجلس قنوات بثروب العراقي بكتبه المرسوم (٦٥/٢٠١٠) والمذكور في



دانشگاه علوم پزشکی اسلامی  
کوچه مارو عبران

(٢٠٠٤/٥/٢) الذي طلب فيه مجلس النواب عن مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب وبداية أول جلسة وانتهائتها على ولن المدة (٥٦) من الدستور وكان قرار المحكمة الاتحادية العليا المشار إليه القاضى بتضمين (ان ملئهم السنة التشريعية الواردة ذكرها في المادة (٥٩) من الدستور ينصرف إلى السنة التشريعية ومحتها (٣٦٥) ثلاثة وخمسين وسبعين يوماً (٩) من القانون المدنى وبناء عليه يكون تاريخ انتهاء الدورة الحالية لمجلس النواب الذى تم عقده أول جلساته فى ٢٠٠٢/٣/١٦ ليكون تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية الحالية لمجلس النواب هو (٢٠١٠/٣/١٥) والتاريخ المحدد لإنتهاء الانتخابات لمجلس النواب الجديد هو (٢٠١٠/١/٣٠) . وبما تقدم فان ما ورد من التعبيلات الواردة فى قرار مجلس العالى المشار إليه موضوع الطلب تكون غير مستدلة الى سند من الدستور مما يتغير تحدى الدورة البرلمانية خلافاً لما جاء فى قرار المحكمة الاتحادية العليا المشار إليه القاضى والاشعار فى بطعن مجلس النواب العرائى بذلك صدر القرار بالاتفاق فى

— 7 —

10 of 10

10 of 10

رئيس المهمة الإتحادية العليا